

## الدلال ينفي تبني «الغالبية» لاستجواب الصفي: توقيتها يخلط الأوراق



محمد الدلال

نفي النائب محمد الدلال أي حديث عن تأييد أو تبني كتلة الغالبية البرلمانية لاستجواب النائب الصفي الصفي المقدم لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل أحمد الرجيب خاصة أن توقيت تقديمه بصفة رسمية يخلط الأوراق بشكل كبير في الساحة السياسية ولا يتوافق حسب وجهة نظره الشخصية مع رأي الغالبية البرلمانية.

والتقى الدلال في تصريح صحفي يوم امس ما أسماه كذب «الغالبية» السياسية» الكويتية الوارد في افتتاحية عدها يوم الاثنين الماضي حيث نسبت عبارة لأحد أعضاء لجنة التحقيق في التحقيقات الخارجية وهي عبارة غير صحيحة ومحض افتراء. وهاجم النائب محمد الدلال

صحيفة «السياسة» ورئيس تحريرها أحمد الجارالله، وذلك في معرض تعليقه على الافتتاحية المنشورة في عدد الاثنين، لاسيما ما يتعلق بعبارة منسوبة لأحد أعضاء لجنة التحقيق في التحقيقات الخارجية قالها لأحد السفراء وهي «اعطني ما عندك، ولا تخفي معلومات عن الأسرة الحاكمة». فهم زائلون ونحن باقون».

ووصف الدلال العبارة المنسوبة لأحد أعضاء لجنة التحقيقات بـ «الكذب والافتراء والبهتان الذي ليس له اساس من الصحة»، مشيراً الى انه هاتف رئيس واعضاء لجنة التحقيقات ونفوا كلهم صدور مثل هذه العبارة، كما أكد رئيس اللجنة فيصل المسلم انه اتصل

على وكيل وزارة الخارجية خالد الجارالله والذي نفى كذلك ان يكون احد السفراء اعطاه هذه المعلومة، وانه لا يتصور عقل ذكر مثل هذه المعلومة. ورأى الدلال «ان هذه العبارات ليست بجديدة على هذه الصحيفة وحرصها على التحريص على مجلس الأمة، والافتراء والكذب على نواب الأمة، معتبراً ان هذه القضية خطيرة ولا يمكن لأحد الجارالله ولا أي أحد التحريض على العلاقة الدستورية والقانونية والاجتماعية والايجابية التي تربط الشعب الكويتي بالاسرة الحاكمة الكريمة، ولا يمكن ان يتجاوز الشعب الكويتي المادة الرابعة من الدستور او يخل بها، ولا يمكن ان يقوم البعض من اجل هدف خاص او اجندة خاصة لحل المجلس ان يفترى على النواب من أجل الوصول الى غاياته الرخيصة.

وطالب الدلال وزارتي الخارجية والإعلام باتخاذ الإجراءات القانونية بحق «السياسة»، وقال: نكفرك جيداً كأعضاء المجلس في رفع دعوى قضائية بسبب هذا الافتراء والكلام العاري عن الصحة. ونطالب الجهات المسؤولة بإيقاف هذا الشخص عند حده، وان توقف هذا التحريض المتعمد الذي لا يحقق أي مصلحة عامة».

من جهة أخرى قال الدلال «للتو علمنا بأن الأخ الصفي الصفي تقدم باستجواب لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل أحمد الرجيب ومما لا شك فيه ان الاستجواب حق دستوري للنائب وأي نائب وهو أمر لا اشكال او تعارض فيه». ووضح الدلال ان الحديث عن

## التشريعية البرلمانية تستكمل بحث قوانين مكافحة الفساد

استكملت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية اليوم بحث قوانين مكافحة الفساد وكشف النذمة المالية وحماية المصالح وقانون حماية المبلغين. وقال مقرر اللجنة النائب محمد الدلال في تصريح صحفي عقب الاجتماع ان اللجنة قطعت شوطاً مهماً للأنهاء من هذا القانون وتناولت في بحثها عدداً من النصوص «المهمة جداً». وأضاف ان اللجنة حددت من يشملهم هذا القانون مشيراً الى انه «يشمل رئيس وأعضاء مجلس الوزراء ومن في حكمهم حتى لو كانوا وزراء سابقين ورئيس وأعضاء مجلس الأمة والقضاة في المجلس الأعلى للقيضاء والنيابة العامة وكل من لديه وظيفة قيادية في الدولة ورؤساء مجالس ادارات الهيئات العامة والجهات التابعة للدولة».

## الصفي يطالب وزير الشؤون بعدم التهرب وعدم الاستقالة

طالب النائب الصفي مبارك وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أحمد الرجيب بعدم التهرب من مواجهة استجوابه وعدم الاستقالة من منصبه، مشيراً الى انه يريد من خلال هذه المسألة اظهار الفكر الشاذ في تكوين الوزير الرجيب «على حد تعبيره».

## المناور: «الأغلبية» ستعامل مع استجواب الشؤون بشكل عادي

أكد النائب أسامة المناور رفع كتلة الأغلبية ديها عن استجواب النائب الصفي مبارك الصفي مشيراً الى ان «الأغلبية» ستعامل مع استجواب الصفي كأي استجواب عادي وحيادي. وقال المناور في تصريح له «ستعامل مع استجواب الأخ الصفي بحيادية كونه ليس مدعوماً من الأغلبية النيابية». وأضاف نحن لم نتفق ولم نتخذ موقفاً نهائياً من اقدام زميلنا الصفي على المضي



أسامة المناور



## القلاف يطلب آلية تلقي الطلبات والاحتياجات في «الإعلام»

وجه النائب سيد حسين القلاف سؤالاً لوزير الإعلام الشيخ محمد عبدالله نصه: أرجو تزويدي بآلية تلقي الطلبات والاحتياجات في الوزارة من معدات واجهزة وتلقي العروض.

## الدقباسي مخاطباً برلمانات العالم والأهم المتحدة: أنقذوا الشعب السوري

الدولية، محذراً من نشوب حرب أهلية ووطنية في المنطقة ستطول آثارها السلبية الجميع دون استثناء.

على طرف ثالث مجهول. وأشار رئيس البرلمان العربي إلى أن نظام بشار الأسد أدرك فداحة ما ارتكبه من مذابح ومجازر في حق شعبه عندما بدأ يشعر بتصاعد عوامل انكساره وانتهياره بحثاً عن طريق للنجاة من العقاب عن هذه الجرائم.

وقال الدقباسي إن الأمم المتحدة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى، بالتخلي عن سياسات المهل والمباردات والبيانات التي ثبت فشلها، وأن عليها أن تتخذ الإجراءات الفورية لوقف آلة الحرب القاتلة لنظام بشار الذي يحتمي بالفيديو الروسي والصيني، ويستخدم السلاح الروسي والإيراني لواد ثورة شعب يقاوم بصنور عارية. ودعا رئيس البرلمان العربي إلى ضرورة المسارعة لمحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم البشعة أمام محكمة الجنائيات



علي الدقباسي

## الفضل: لن يستطيع الصفي فعل شيء

تابع: «كون الصفي يرجع ويقدم استجوابه، فلا بد ان تكون الأغلبية موافقة، أو على الأقل أغلبية الأغلبية، ولا اعتقد ان الصفي يقدم على الاستجواب من نفسه ضد رغبة او دعم جماعته». وختم الفضل: «مع احترامي للصفي، فهو ليس كجمعان الحريش او مسلم البراك، الذي يتفرد بهم ويحذفهم وراءه ويمشي وماله شغل فيهم.. أما الصفي الصفي اذا ما يدعمونه ما يقدر يسوي شيء».

شدد النائب نبيل الفضل ان «النائب صفي الصفي لن يستطيع فعل شيء في استجوابه لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل أحمد الرجيب، إذا لم تدعمه الغالبية النيابية». وقال الفضل: «تاريخياً كان المفروض ان يقدم الاستجواب النائبان رياض العدساني وصفي الصفي، وبعد ذلك تخلى الصفي عن الموضوع لأن ريعه في كتلة الغالبية، قالوا له مو وقته واعتقد ان من أخبره بذلك النائب خالد

الاستجواب، وأن يواجه المسألة ولا يستقيل، فحين نريد ان نبين للشعب الكويتي مظاهر الخلل في التكوين الشاذ في فكر الرجيب». ويسأله ان كان هذا الاستجواب يمثل الغالبية، قال «أنا أجب» ثم غادر المنصة.

السابق مصطفى الشمالي، لكن للاسف لم يتم هذا التدوير وتم الاكتفاء باستناد حقبة المالية الى وزير التربية نايف الحجرف. وأعرب الرجيب عن أمه في ان يكون الرجيب على قدر المسؤولية والمرتبة التي يتقلدها، ولا يهرب وينسحب انسحاباً كتكتيكاً من

الرجيب للقطاعات التابعة له في اللجنة الولمبية ودور الرعاية وغيرها. ورأى الصفي ان هذا استجواب مستحق، مشيراً الى ان الأغلبية سبق ان طلبت بإقالة الرجيب، وتوقعنا ان يخرج من الحكومة بتدوير يعقب استقالة وزير المالية



رياض العدساني

## العدساني: لسنا في «ماراثون» حتى أقدم استجابي قبل زملائي

قال النائب رياض العدساني ان الاستجواب حق دستوري لكل نائب واحترم أي استجواب يقدم، مشيراً الى ان استجوابه قائم، وقال: نحن لسنا في «ماراثون» حتى اقدمه قبل زملائي النواب. وأكد العدساني في تصريح صحفي ان الهدف من الاستجواب الإصلاح، وان استجوابه قائم سواء بوجود الوزير الحالي أو بعده، مضيفاً: «استجابي ليس قائماً على أوجه الشخص والغاية منه اصلاح الخلل في وزارة الشؤون».

## الشاهين والكندري: خبير حوادث في كل مخفر

قدم النائبان أسامة الشاهين ودمحمد الكندري اقتراحاً برغبة جاء فيه: عند وقوع حادث مروري فإن اطراف الحادث يتوجهون إلى مخفر المنطقة التي وقع فيها الحادث المروري لعمل التحقيق ومعانية المركبات المتضررة من الحادث من قبل الخبير الفني.

ولكن نجد الكثير من المخفر لا يوجد بها محقق أو خبير فني فيلجأ المواطن أو المقيم الى تكبد نقل المركبات التي مخفر في منطقة أخرى، لذا فإننا نقدم بالاقتراح برغبة التالية: توفير خبير فني للحوادث بالإضافة الى محقق في كل مخفر. ونقل تبعية الخبير الفني للحوادث المرورية من وزارة الداخلية الى وزارة العدل، وذلك



د.محمد الكندري



أسامة الشاهين

من المسؤولين بوزارة الداخلية لاتخاذ موقف سريع وصارم. وأضاف انه بعد التحري وجدنا ان المسؤولية لا تقع على «الداخلية» في هذا الشأن، حيث هناك أكثر من 3000 موقع إباحي متاح لكل مستخدم أدوات التواصل الاجتماعي بغض النظر عن الفئة العمرية. وتابع «من خلال تواصلنا مع الاخوة بالداخلية، وبعد بحث وتمحيص اصبح لدينا يقين بان المسؤولية تقع على وزارة الاتصالات لتراخيها مع شركات الاتصالات (النت)».

بإستجوابه وبالتالي استجوابه لن تتبناه (الأغلبية). من جهة أخرى، عبر المناور عن استيائه من الوضع السيئ لاستمرار عدم مراقبة أجهزة التواصل الاجتماعي (الفيديو، والتويت، ومكسدا ان هاتين الخدمتين الاجتماعيتين تدفعان الى انشاء وترسيخ ثقافة ملحده لدى عقول الناس. وقال لقد اتنا الكثير من الاتصالات عن تلك الخدمات الملحده التي تنهجم على وزارة الالهية، مشيراً الى اجرائه العديد من الاتصالات بعدد

الخزانة العامة للدولة فور تنفيذ الشركة للاحكام الصادرة لصالح المؤسسة والغاء خسائر المؤسسة لدى الدولة ومنح العاملين غير الراغبين في العمل بالشركة او الانتقال للحكومة مكافأة نهاية الخدمة تعادل المرتب الشامل لمدة 3 سنوات والزام مجلس ادارة الشركة بخصخصتها خلال 5 سنوات بطرح 35٪ من الاسهم للقطاع الخاص و20٪ للحكومة و5٪ للعاملين بالمؤسسة و40٪ اسهمها مجانية للمواطنين المقيدون



مرزوق الغانم



سالم الأذينة

## مكافأة للعاملين في «الكويتية» تعادل المرتب الشامل لمدة 3 سنوات

عقدت اللجنة المالية اجتماعاً امس برئاسة النائب مرزوق الغانم وبحضور وزير المواصلات سالم الأذينة لمناقشة المشروع بقانون مقدم من الحكومة بتعديل قانون تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة.

تضمنت التعديلات ان يكون اسم الشركة بـ «شركة الخطوط الجوية الكويتية»، وتؤول اليها اصول المؤسسة ما عدا مستحقاتها لدى الخطوط الجوية العراقية فتؤول الى

## الشايح: ما مدى تطبيق قانون ذوي الإعاقة؟

نظام يحفظ جميع ملفات المراجعين بشكل آمن ومناسب؛ وهل يوجد نظام إرشيف في الهيئة يحفظ جميع ما هو مطلوب من مستندات من ذوي الاعاقة تعفيهم من تكرار الطلب مرة أخرى؛ وهل يوجد اتصال الكتروني بين وزارات الدولة مبن به حالة المعاق وكيفية التعامل مع الحالة؛ وما هو التاريخ المحدد لربط الهيئة بوزارات ومؤسسات الدولة الكويتية؛ وهل يوجد تطبيق للهيئة للمادة 29 والمادة 42 من قانون ذوي الاعاقة؛ وهل توجد حالات وقعت على التنازل عن حقها فيما يخص هذه



شايح

المواد؛ وما خطط الهيئة للمحافظة على تماسك أسر المعاقين والحد من تفككتها وتقليل العدد المهمل في دور الرعاية والمستشفيات؛ وهل هناك مواد أخرى بالقانون سيتم الغاؤها او عدم تطبيقها للتنازل عن حقوقه المنصوصة له بالقانون؟ هل يوجد تأخير في صرف التخصص الشهري لاستحقاق المرأة التي ترعى معاقاً؛ وما هو التاريخ المحدد لل صرف؛ وان كان هناك تأخير هل سيكون التطبيق باثر رجعي ومن أي تاريخ؟ ماذا لو يتم توفير الرعاية الصحية والعلاج الطبيعي للمعاق في منزله

حسب نص المادة 8 وما التاريخ المحدد لتطبيق هذه المادة؟ ● - ما الاقتراحات التي قامت بها الهيئة لتسهيل خدمة ذوي اعاقه؟ وهل توجد مكاتب بمرافق خدمة المواطن تستقبل طلبات الهيئة لتسهيل على المواطنين؟ ● من خلال تصريح رئيس الهيئة بمقابلة تلفزيونية فإن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل السابق كان بصدد تسليم الهيئة مبنى جديداً في جنوب السرة ولكن لأسباب لا يعلمها تم تجاهل الموضوع لذلك أرجو تزويدي بأسباب التأخير في تسليم المبنى الجديد.



د.عبيد الوسمي

## الوسمي يطلب نسخة من قرار منع العربي من دخول البلاد

وجه النائب د.عبيد الوسمي سؤالاً للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود جاء فيه: يرجى تزويدي بالاتي: نسخة من قرار منع د.محمد عبدالرحمن العربي (سعودي الجنسية - الاستاذ في جامعة الملك سعود) من دخول البلاد، مع بيان الاساس القانوني لهذا القرار، وما اذا كان امر المنع قد صدر شفويًا؛ وفي حالة كونه كذلك، فيرجى توضيح الآلية التي يتم بها وضع مثل هذه التعليمات الشفوية موضع التنفيذ من الناحية الواقعية على الحالة المشار إليها؛ يرجى بيان مدة منع المذكور وتاريخ بدء هذه المدة؛